المدرسة الحدية (النيوكلاسيك)

The Marginalist and Neoclassical School of Economics

شهد النصف الأخير من القرن التاسع عشر تحولات اقتصادية وصناعية عميقة في أوروبا، خاصة في كل من انجلترا وفرنسا تحديدا، حيث أدى التقدم الصناعي المتسارع إلى ارتفاع مستويات الرخاء بصورة غير متوقعة. وقد خلق هذا الواقع الجديد انطباعًا لدى العديد من الاقتصاديين بأن النمو الاقتصادي لم يعد يمثل المشكلة الأساسية التي شغلت اهتمام الاقتصاديين التقليديين أو الكلاسيكيين، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره عملية يمكن أن تتحقق بصورة طبيعية وتلقائية في ظل النظام الاقتصادي القائم.

في هذا السياق، تبيّن أن بعض التنبؤات الكلاسيكية لم تتحقق؛ إذ أخفقت فرضية بقاء العمال داخل دائرة أجور الكفاف وعدم قدرتهم على تحسين مستوياتهم المعيشية. كما لم تصدق توقعات كارل ماركس المتعلقة بزوال النظام الرأسمالي وانهياره الحتمي. وقد ساهمت هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة، التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر واستمرت مع بداية القرن العشرين، في إعادة توجيه اهتمام الاقتصاديين نحو تحليل السوق الاقتصادي والتركيز على دراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية، مثل المستهلك الواحد والمنشأة الواحدة، وكيفية اتخاذها للقرارات الاقتصادية.

وانطلاقًا من ذلك، اعتقد الكلاسيكيون الجدد أن آلية السوق الحر قادرة على توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وتوجيهها نحو أفضل الاستخدامات الممكنة. ونتيجة لهذا التحول الفكري، أصبحت دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الصغرى تحتل مكانة مركزية في علم الاقتصاد، وهو ما أدى إلى بروز ما يعرف اليوم بالتحليل الاقتصادي الجزئي أو النظرية الاقتصادية الجزئية.

وعلى خلاف المدرسة الكلاسيكية التي ركزت بشكل أساسي على قضايا الاقتصاد الكلي، مثل الدخل الوطني وتوزيع الدخل ونموه على المدى الطويل، رأى الكلاسيكيون الجدد أن القضية الأكثر جدارة بالدراسة تتمثل في كيفية عمل نظام السوق ودوره في تخصيص الموارد الاقتصادية. كما تزامن ظهور هذا الاتجاه مع تغيرات مهمة في الهيكل الاقتصادي، حيث ازداد التركيز الصناعي بشكل ملحوظ، وبدأت نقابات العمال تمارس تأثيرًا واضحًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد دفع ذلك الكلاسيكيين الجدد إلى الإقرار بوجود بعض مظاهر عدم الكمال في النظام الرأسمالي، وهو ما يستدعي تبني سياسات اقتصادية لمعالجة أوجه القصور والاختلال. وتحت تأثير هذه العوامل مجتمعة، تعزز اهتمامهم بتحليل السلوك الاقتصادي على مستوى الوحدات الصغيرة، مما أدى إلى رفع مكانة نظرية سعر السوق، بحيث لم يعد تحليل الأسعار مرتبطًا فقط بمفهوم القيمة الطبيعية ومحدداتها في الأجل الطويل كما كان الحال لدى الكلاسيكيين.

وبهذا التحول، أصبح الاقتصاد أكثر طابعًا علميًا وعالميًا، إذ لم يعد نشاطًا فكريًا محصورًا في بلد معين، بل شارك في تطويره مفكرون من دول مختلفة. وقد عُرف الفكر الاقتصادي للمدرسة الجديدة بالفكر الاقتصادي الحدي، نظرًا لاعتماده على التحليل الهامشي في تفسير الظواهر الاقتصادية.

كما أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت نشأة هذه المدرسة أسهمت في ظهور مجموعة من الاقتصاديين الذين سعوا إلى تفسير آليات عمل النظام الاقتصادي، من أبرزهم Carl Menger، John Bates Clark، Léon Walras و Alfred Marshall وقد ظهرت أفكار هؤلاء في وقت متقارب داخل كل من انجلترا، النمسا و سويسرا.

ورغم أهمية هذا التيار الفكري، فإنه من الصعب اعتباره مدرسة فكرية متكاملة بالمعنى الذي ينطبق على المدرسة الكلاسيكية، لأن رواده لم يبتعدوا كثيرًا عن عدد كبير من النتائج الاقتصادية التي كانت معروفة قبلهم. إلا أن أهم ما ميّزهم هو تقديمهم منهجًا جديدًا في التحليل الاقتصادي قائمًا على أدوات أكثر دقة وصرامة، استُخدمت لدراسة مختلف المشكلات الاقتصادية بطريقة مختلفة وأكثر علمية.

أهم الأفكار الاقتصادية للمدرسة الحدية

1- النظرية الحدية

أطلق بعض الباحثين على هذا الاتجاه اسم **المدرسة الحدية**، بينما فضّل آخرون تسميته **المدرسة الرياضية**، ويرجع ذلك إلى اعتماد روادها على الأساليب الرياضية والمفاهيم الكمية في عرض وتحليل الأفكار الاقتصادية. فقد حاول مفكرو هذه المدرسة إدخال قدر أكبر من الدقة العلمية إلى علم الاقتصاد، من خلال استخدام المعادلات والمنطق الرياضي في تفسير الظواهر الاقتصادية بدلًا من الاكتفاء بالتحليل الوصفي الذي كان سائدًا لدى المدارس السابقة.

وقد تمحور التحليل الاقتصادي لدى رواد هذه المدرسة حول ما يُعرف بالاتجاه الحدي في الفكر الاقتصادي، أي البحث في العوامل التي تحدد قيمة الأشياء أو ما يعرف بـ **نظرية القيمة** . وقد طرحوا سؤالًا أساسيًا مفاده: لماذا تكون بعض السلع مرتفعة القيمة رغم محدودية نفعها، في حين توجد سلع ذات منفعة كبيرة لكنها لا تمتلك قيمة سوقية مرتفعة؟ وكانت إجابتهم أن قيمة السلعة لا تتحدد بمنفعتها الكلية، بل بمنفعتها الحدية، أي المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاك وحدة إضافية أو أخيرة من تلك السلعة.

وتقوم النظرية الحدية على فكرتين أساسيتين؛ الأولى أن الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع، أي أن المستهلك كلما استهلك كمية أكبر من سلعة معينة تقل حاجته إليها تدريجيًا. أما الفكرة الثانية فتتمثل في أن قيمة أي سلعة بالنسبة للمستهلك تتحدد بالمنفعة التي يحصل عليها من الوحدة الأخيرة المستهلكة منها. ومن خلال الجمع بين هاتين الفكرتين ظهرت فكرة **المنفعة الحدية** باعتبارها المحدد الرئيسي لقيمة السلعة.

وقد ساعدت هذه النظرية على حل مفارقة اقتصادية قديمة حيّرت الاقتصاديين، وهي لماذا لا يمتلك الهواء وضوء الشمس قيمة سوقية رغم أهميتهما الكبيرة للإنسان. وقد فسرت المدرسة الحدية ذلك بأن الهواء والشمس يمتلكان منفعة كلية ضخمة، لكن بسبب وفرتهما وعدم ندرتهما فإن المنفعة الحدية لهما تساوي تقريبًا صفرًا، أي أن الحصول على وحدة إضافية منهما لا يضيف منفعة جديدة ذات أهمية، ومن ثم لا تتكون لهما قيمة في السوق.

ويمكن تطبيق الفكرة نفسها لتفسير كون بعض السلع الضرورية، مثل الخبز، أقل قيمة في السوق مقارنة بسلع نادرة مثل الذهب أو الألماس. فالخبز يتمتع بمنفعة كلية كبيرة لأنه ضروري للحياة، لكنه متوافر نسبيًا، مما يجعل المنفعة الحدية للوحدة الإضافية منه منخفضة. أما الألماس أو الذهب فندرتهما تجعل المنفعة الحدية للوحدة الأخيرة مرتفعة، وبالتالي ترتفع قيمتهما السوقية.

2- قانون الإحلال

أثار هذا التحليل تساؤلًا مهمًا حول كيفية تحديد قيمة جميع وحدات السلعة على أساس منفعة الوحدة الأخيرة فقط. وقد أجاب الكلاسيكيون الجدد عن ذلك من خلال ما يعرف بـ **قانون الإحلال**، الذي ينص على أن الوحدات المتجانسة من السلعة الواحدة يمكن أن يحل بعضها محل بعض، ولذلك تكون لها جميعًا نفس القيمة السوقية، والتي تتحدد وفقًا لمنفعة الوحدة الأخيرة المتاحة للمستهلك. فمثلًا، إذا اشترى المستهلك عدة وحدات من سلعة واحدة، فإن قيمة كل الوحدات تُقاس وفق منفعة آخر وحدة يستهلكها، وليس وفق منفعة كل وحدة بشكل منفصل.

وفي الجانب الفكري والسياسي، حافظ الكلاسيكيون الجدد على إيمانهم بمبدأ **الحرية الاقتصادية** مثل أسلافهم الكلاسيكيين، حيث اعتبروا أن السوق الحر هو الآلية الأكثر كفاءة لتنظيم النشاط الاقتصادي وتخصيص الموارد. لذلك نادوا بضرورة الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا في حالات استثنائية محددة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير **السلع العامة** التي يعجز القطاع الخاص عن إنتاجها بالكفاءة المطلوبة، مثل الأمن، والدفاع، والإنارة العمومية، والبنية التحتية الأساسية، وهي مجالات تُعد من مسؤوليات الدولة بحكم طبيعتها الجماعية.

الملامح العامة للفكر الحدي (مبادئ المدرسة الحدية)

1- الاعتماد على المفهوم الحدي:

اعتمدت المدرسة الحدية على تحليل التغيرات الإضافية في الظواهر الاقتصادية، مثل المنفعة الحدية والتكلفة الحدية والإنتاجية الحدية.

2- التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية:

اهتمت بدراسة سلوك المستهلك الواحد، والمنتج الواحد، والمنشأة الواحدة لفهم كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

3- التركيز على المنافسة الكاملة في السوق:

افترضت وجود سوق تسوده المنافسة الكاملة، وحرية التبادل، وتوافر المعلومات بين المتعاملين.

4- الاقتصاد أصبح غير موضوعي:

أصبحت القيمة الاقتصادية تعتمد على التقدير الذاتي للمستهلك والمنفعة التي يحصل عليها من السلعة.

5- الطلب هو المحدد الرئيس للسعر:

اعتبرت المدرسة الحدية أن السعر يتحدد أساسًا وفق الطلب والمنفعة، وليس فقط تكاليف الإنتاج.

6- آلية السوق تحقق التوازن:

رأت أن السوق الحر قادر على تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيًا من خلال العرض والطلب.

7- السلوك الرشيد للفرد:

افترضت أن الأفراد يتصرفون بعقلانية بهدف تحقيق أكبر منفعة أو ربح ممكن.

8- جعلت الاقتصاد علمًا قابلًا للقياس:

ساهمت في إدخال الأدوات الرياضية والتحليل الكمي، مما زاد من دقة علم الاقتصاد.

أهم مفكري المدرسة الحدية

1- كارل منجر Carl Menger (1840–1921)

- اقتصادي نمساوي يُعد من أبرز مؤسسي المدرسة الحدية وخصوصًا المدرسة النمساوية.
- اهتم بشرح **قانون تناقص المنفعة الحدية**، حيث أوضح أن منفعة السلعة تنخفض كلما زاد استهلاك الفرد لها .
- ركز على أن السلع تكتسب قيمتها لأنها تشبع حاجات الإنسان وتتميز بالندرة، لذلك ليست كل الأشياء النافعة ذات قيمة اقتصادية .
- درس كيفية اختيار الأفراد للسلع والكميات التي تحقق لهم أكبر إشباع ممكن وفق الموارد المتاحة والمعلومات المتوفرة لديهم .
- اعتبر أن **قيمة السلعة ترتبط بمنفعتها وتقدير الأفراد لها**، وليس بتكاليف إنتاجها فقط كما كان يرى الكلاسيكيون .

2- ألفريد مارشال Alfred Marshall (1842–1924)

- اقتصادي بريطاني ومن أبرز ممثلي المدرسة النيوكلاسيكية .
- اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (Principles of Economics) الصادر سنة 1890م، والذي أصبح مرجعًا مهمًا في علم الاقتصاد .
- ساهم في تطوير الأفكار الحدية وتنظيمها ضمن إطار أكثر تكاملًا، مما عزز ظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة .
- أدخل المقاربة الهندسية واستخدام **الرسوم البيانية والمنحنيات** في التحليل الاقتصادي، مثل منحنيات العرض والطلب، لتبسيط فهم الظواهر الاقتصادية .
- حاول التوفيق بين أفكار المدرسة الكلاسيكية التقليدية والفكر الحدي، فجمع بين دور التكاليف من جهة، والمنفعة والطلب من جهة أخرى في تفسير الأسعار.

أهم الإسهامات والأفكار الاقتصادية لألفريد مارشال (Alfred Marshall)

1- التحليل التوازني الجزئي

قدّم مارشال أسلوبًا مهمًا في التحليل الاقتصادي يقوم على دراسة أثر متغير واحد مع افتراض ثبات باقي العوامل أي "مع ثبات العوامل الأخرى". هذا الأسلوب ساعد على فهم العلاقة بين السعر والكمية بطريقة بسيطة ودقيقة دون تعقيد باقي المتغيرات في الاقتصاد الكلي.

2- نظرية القيمة

جمع مارشال بين **المنفعة (الطلب)** و**تكاليف الإنتاج (العرض أو النفقة)** في تفسير القيمة.

- الطلب يعكس رغبة المستهلك ومنفعته (من هذه السلعة أو الخدمة)
- العرض يعكس تكاليف أو نفقة المنتجين.
- وتتحدد القيمة عبر تفاعل الطرفين وصولًا إلى **سعر وكمية التوازن**.

وبذلك خالف ديفيد ريكاردو الذي ركز على نفقة العمل في تحديد القيمة، وكذلك الحدّيين الأوائل الذين ركزوا على الطلب فقط .

3- فائض المستهلك

اعتبر مارشال أن الاستهلاك هو الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي. وقدم مفهوم **فائض المستهلك** : وهو الفرق بين ما يرغب المستهلك في دفعه وما يدفعه فعليًا. وهو مفهوم ما يزال مستخدمًا في الاقتصاد الحديث.

4- المرونة

وهي من أحد الإسهامات الرئيسية لمارشال، حيث طوّر مفهوم المرونة لقياس" **مدى استجابة الكميات للتغير في السعر أو الدخل"**.

أصبح المحلل الاقتصادي يعرف بشكل دقيق أثر التغير في سعر السلعة على الكمية المطلوبة، أو نسبة التغير في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في سعر السلعة، أو أي عامل آخر من العوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة بسبب هذا الإسهام.

5- التوازن في الأسواق

قسّم الأسواق إلى أنواع: منافسة تامة، منافسة شبه تامة، احتكار... وغيرها.

وهدفه كان فهم كيف يختلف سلوك الأسعار حسب نوع السوق.

6- توزيع الدخل القومي

قدم مفهوم **التوزيع الوظيفي للدخل** بدل التوزيع الطبقي الذي كان سائدا لدى المدرسة الاشتراكية، حيث يتوزع الدخل حسب التوزيع الوظيفي بين:الأجور (العمل) – الفائدة (رأس المال) – الريع (الأرض) – الأرباح (الإدارة). ويتم ذلك وفق قوى العرض والطلب في سوق عوامل الإنتاج.

7- عنصر الزمن

أدخل عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي عن طريق التمييز بين الآجال أو الفترات الزمنية، وقسمه إلى:

1- فتره السوق: الفترة التي لا تستطيع المنشاة تغيير أي عنصر من عناصر الإنتاج

2- الأجل القصير: الفترة التي تستطيع المنشاة تغيير عنصر واحد من عناصر الإنتاج

3- الأجل الطويل: الفترة التي تستطيع المنشاة تغيير كافة عناصر الإنتاج ولا يوجد عنصر ثابت

المبادئ الرئيسية لألفريد مارشال (Alfred Marshall)

ركز مارشال في دراسته على تحليل آلية عمل نظام السوق من خلال سلوك المستهلكين والمنتجين وخلص إلى أن:

- المستهلك يسعى لتعظيم الإشباع .

- المنتج يسعى لتعظيم الربح .

- ومنه فان مفهوم الطلب عنده: يمثل العلاقة بين الكميات المطلوبة والأسعار

الطلب عند مارشال يستند إلى قانون تناقص المنفعة الحدية، وكان مهتما بالفترة القصيرة وفي نقطة زمنية معينة لا تسمح بتغيير محددات الطلب مثل (ذوق المستهلك - أسعار السلع البديلة والمكملة - الدخل) وغيرها من العوامل

- مَثَّل مارشال هذه المجموعات من الكميات والأسعار بيانيا (بجدول الطلب)، ومن ثم (منحنى الطلب) لذا يعتبر هو أول من أتى بفكرة المنحنيات أو منحنى الطلب

- هذه الأفكار الهندسية في الاقتصاد كالمنحنيات، جعلت الدارس في الاقتصاد يستطيع إيصال الفكرة وإقناع نفسه ابتداء ومن ثَم المتلقي بفكرته بصوره سهله ومباشرة

1- نظرية الإنتاج

نظرية الإنتاج الكلاسيكية الجديدة، تبلورت على يد مارشال، وتركزت حول مسالتين هما:

1- الكيفية التي يقوم المنتج بموجبها مزج عناصر الإنتاج:

لأن هدف تعظيم الأرباح لدى المنتجين يتمثل في محاولتهم خفض تكاليف الإنتاج

2- التعديلات في المزيج حينما تتغير ظروف السوق:

وهذه المسالة أكثر تعقيدا لأنها تختص بالكيفية التي يستجيب بها المنتج للتغيير في ظل السوق وفي ظل التمسك بهدف تعظيم الأرباح

لذا ولغرض التحليل، فإن مارشال قام بتقسيم الفترة الزمنية إلى ثلاثة أقسام:

1- فتره السوق: أنها من القصر بالنسبة للمنتج، حيث لا يستطيع تغيير حجم الإنتاج استجابة للتغير في السعر

2- الأجل القصير: التي تسمح بتكييف الإنتاج من خلال زيادة عدد العاملين أو كمية المواد الخام، ومثل هذه التكليفات قد تؤدي إلى زيادة التكاليف الحدية

3- الأجل الطويل: التي تسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية خاصة عندما تكون الزيادة في الطلب مستمرة لفترة طويلة

2- نظرية التوزيع

يرى مارشال أن توزيع الدخل في الاقتصاد يتم داخل إطار **تنافسي**، حيث تتحدد عوائد عناصر الإنتاج من خلال آلية السوق وتسعير هذه العناصر. فبدل أن يكون توزيع الدخل نتيجة اعتبارات طبقية أو تاريخية، فإنه يرتبط بكيفية تقييم كل عنصر إنتاجي داخل العملية الإنتاجية في ظل العرض والطلب.

في هذا السياق، يُطلب من المنتجين أن يقارنوا بين **كفاءة عناصر الإنتاج** المختلفة (العمل، رأس المال، الأرض، والتنظيم)، وأن يبحثوا عن أفضل مزيج ممكن بينها يحقق أقل تكلفة وأعلى ربح. كما يعتمد القرار الإنتاجي على فكرة أساسية وهي معرفة ما تضيفه كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج إلى قيمة الناتج، وهو ما يعكس المنطق الحدي في التحليل الاقتصادي.

وبناءً على ذلك، يتم استخدام عناصر الإنتاج إلى النقطة التي يصبح فيها الناتج الإضافي مساويًا أو قريبًا من تكلفة استخدام هذا العنصر، أي أن استخدامه يتوقف عندما لا يحقق فائدة إضافية تفوق تكلفته. وهذا يعكس فكرة الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

وقد قسم مارشال عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر رئيسية :**الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم** .حيث يمثل الأجر عائد العمل، والفائدة عائد رأس المال، والريع عائد خدمات الأرض أو الموارد الطبيعية.

ويُلاحظ أن مارشال وسّع مفهوم الريع مقارنة بالمدرسة الكلاسيكية، فلم يعد يقتصر على الأرض الزراعية فقط، بل شمل أيضًا الأراضي غير الزراعية والعناصر ذات الثبات في الأجل القصير، وهو ما يُعرف أحيانًا بـ"شبه الريع."

أما فيما يتعلق بالربح، فقد خالف مارشال الكلاسيكيين الذين أعطوه أهمية كبيرة، إذ رأى أن جزءًا كبيرًا مما يُعتبر ربحًا في الواقع يتوزع بين مكافأة الإدارة والفائدة، وأن الأرباح الكبيرة لا تظهر إلا في ظروف استثنائية مثل الاحتكار أو عدم المنافسة الكاملة.

ويشير هذا التحليل إلى أن نظرية التوزيع عند مارشال تمثل انتقالًا من **التوزيع الطبقي** (كما عند الاشتراكيين) إلى **التوزيع الوظيفي**، حيث يرتبط الدخل بوظيفة كل عنصر إنتاجي ومساهمته في الإنتاج، وتتحكم فيه قوى العرض والطلب بدل الانتماء الاجتماعي.

لم يهتم مارشال بالتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل، فالتقليديون الجدد كانت نظرتهم حيال النمو الاقتصادي نظرة متشائمة، وأن حالة الركود الاقتصادي لم تتحقق رغم الزيادة المستمرة في السكان فلاحظ أن الأجور الحقيقية للعمال قد تحسنت، وعملية التراكم الرأسمالي استمرت دون أن تكون سببا في إزاحة أعداد كبيرة من العمال أو أن تقضي على البطالة، كما أن نمو الطلب على المواد الغذائية لم يمنح أصحاب الأراضي السيطرة الكبيرة على الاقتصاد كما توقع التقليديون.

لذا يرى مارشال أن تزايد الريع لا ينتج فقط عن استغلال الأراضي الأقل خصوبة كما كان يُعتقد، بل أيضًا عن ارتفاع الطلب على الأرض نتيجة التوسع الصناعي ومشروعات الإسكان على الأراضي.

أما الأجور، فقد رفض مارشال تفسير الكلاسيكيين الذي يربطها بالنمو السكاني فقط، كما رفض الطرح الاشتراكي الذي يرى أن التقدم التقني يضر بالعمال. وبدل ذلك، توقع أن تحسين مهارات العمال وزيادة إنتاجيتهم سيؤديان إلى ارتفاع الأجور الحقيقية مع مرور الوقت.

وفي تحليل الآثار الاجتماعية للتكنولوجيا، اعتبر أن إحلال الآلة محل العمل قد يقلل عدد العمال مؤقتًا، لكنه على المدى الأوسع يؤدي إلى خلق طلب جديد على العمل في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الرأسمالي، مما يعيد التوازن لسوق العمل.

أما الأرباح، فلم يمنحها مارشال نفس الأهمية التي أولتها لها المدرسة الكلاسيكية، واعتبر أن دورها محدود نسبيًا في التوزيع. وفي المقابل، رأى أن **سعر الفائدة** يمثل العائد الأساسي لرأس المال.

وفي النهاية، أكد مارشال أن التطور في أساليب وفنون الإنتاج سيستمر بوتيرة أسرع مما توقعه الكلاسيكيون، وهو ما يعزز الديناميكية الاقتصادية ويجعل النظام الرأسمالي أكثر قدرة على التكيف والتطور.